العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

أسسها: أحمد الصالحين الهوني

الثلاثاء 2026/08/11 - 28 صفر 1448

السنة 49 العدد 13884

Tuesday 11/08/2026

49th Year, Issue 13884

www.alarab.co.uk

العراق يقصقص أجنحة الميليشيات بهدوء

الزيدي يراهن على تفكيك نفوذ الفصائل خطوة خطوة وإرسال رسائل طمأنة إلى الرياض وواشنطن

بغداد - لا تبدو حكومة رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي راغبة في خوض مواجهة أمنية وسياسية مفتوحة مع الفصائل المسلحة، لكنها في المقابل بدأت تتحرك على الأرض لتضييق المجال الذي تتحرك فيه الميليشيات، عبر سلسلة إجراءات تستهدف أدوات نفوذها أكثر مما تستهدفها بصورة مباشرة.

آخر هذه الخطوات جاء من وزارة الداخلية، التي أعلنت إغلاق 71 مقراً وهمياً يدعي الصلة بالحشد الشعبي، وإغلاق 119 محلاً لبيع الأسلحة، إلى جانب ضبط 49 طائرة مسيرة، والتعامل مع أي مسيرة تنطلق من دون موافقات رسمية باعتبارها فعلاً يدخل في نطاق قانون مكافحة الإرهاب. كما بدأت السلطات إنشاء بنك معلومات يضم بيانات نحو ستة ملايين قطعة سلاح في البلاد، في خطوة تعكس اتجاهاً نحو إخضاع السلاح لرقابة الدولة بدلاً من تركه في مساحة رمادية بين القانون والنفوذ السياسي.

وتكتسب هذه الإجراءات أهمية تتجاوز بعدها الأمني المباشر، لأنها تشير إلى أن حكومة الزيدي اختارت على ما يبدو قصقصة أجنحة الميليشيات تدريجياً، بدلاً من محاولة كسرها دفعة واحدة.

> **معادلة حكومية دقيقة: تضييق الخناق على السلاح المنفلت من دون تحويل الإجراءات الأمنية إلى مواجهة مفتوحة**

ويحمل الذهاب إلى مواجهة شاملة مع الفصائل المسلحة مخاطر سياسية وأمنية كبيرة. إذ لا تزال هذه الفصائل تمتلك نفوذاً داخل مؤسسات الدولة، وقواعد سياسية واجتماعية، وقدرات عسكرية وشبكات اقتصادية تجعل أي صدام مباشر معها مغامرة قد تنقلب على الحكومة نفسها. لذلك تبدو المقاربة الحالية أقرب إلى تجفيف مصادر القوة وتقييد الحركة، من دون إعلان حرب على الميليشيات.

وتكشف قضية المسيرات تحديداً طبيعة هذا النهج. فبدلاً من الدخول في مواجهة مباشرة مع الجهة التي قد تستخدم الطائرات المسيرة، تذهب الدولة إلى ضبط الأداة نفسها: تسجيل، ترخيص، تتبع، وملاحقة أي استخدام خارج الإطار القانوني. وبذلك يتحول السلاح الذي كان يمكن أن يمثل أداة ضغط سياسية أو عسكرية إلى مسألة قانونية وأمنية بيد الدولة.

الأمر نفسه ينطبق على سوق السلاح. فإغلاق عشرات المحال غير القانونية، وإنشاء قاعدة بيانات واسعة للأسلحة، وسحب عشرات الآلاف من قطع السلاح التي كانت بحوزة وزارات مدنية، كلها خطوات تبدو في ظاهرها إجراءات إدارية وأمنية، لكنها في مجموعها تضيق مساحة الاقتصاد الموازي للسلاح، وتحد من قدرة أي طرف على بناء قوة مسلحة خارج منظومة الدولة.

تقليص النفوذ دون صدام مباشر

واللافت أن الحكومة لا تكتفي بإعادة تنظيم السلاح الموجود، بل تعمل أيضاً على إعادة تعريف ما هو قانوني وما هو غير قانوني. فالسلاح غير المسجل يصبح سلاحاً خارج القانون، والطائرة المسيرة غير المرخصة تتحول إلى قضية أمنية قد تعامل وفق قانون الإرهاب. وهذه النقلة مهمة لأنها تمنح الدولة أدوات قانونية أوسع للتعامل مع مظاهر التسلح غير الرسمي، من دون الحاجة إلى تسمية فصيل بعينه أو فتح معركة سياسية معه.

ومن هذه الزاوية، قد يكون الزيدي بصدد بناء معادلة مختلفة في إدارة ملف الميليشيات: تقليص نفوذها من الأطراف بدلاً من الاصطدام بمركزها. فكلما تقلصت مخازن السلاح غير المسجل، والأسواق التي توفره، والمقار الوهمية التي تمنح غطاءً مؤسسياً، واستخدام المسيرات خارج الرقابة الرسمية، تقلصت في المقابل قدرة الفصائل على العمل خارج قواعد الدولة.

كما تحمل هذه السياسة رسائل تتجاوز الداخل العراقي. فالرياض وواشنطن تراقبان منذ سنوات مسألة قدرة بغداد على ضبط السلاح ومنع استخدام الأراضي العراقية والمنشآت الحيوية في عمليات تستهدف دول الجوار أو المصالح الأميركية. وبالتالي فإن تعزيز سيطرة الحكومة على السلاح والمسيرات يمكن أن يُقرأ باعتباره إشارة سياسية إلى أن بغداد تريد استعادة احتكار الدولة لأدوات القوة.

وتبدو الرسالة الموجهة إلى السعودية مهمة بصورة خاصة. فالعلاقات العراقية السعودية شهدت خلال الفترة الأخيرة محاولة لبناء شراكة أكثر استقراراً، فيما يمثل ضبط الفصائل المسلحة عاملاً أساسياً في تعزيز الثقة بين البلدين. وكل خطوة تقلل قدرة المجموعات المسلحة على العمل بصورة مستقلة يمكن أن تساعد بغداد على طمأنة الرياض بأن العراق لا يريد أن يكون منصة لاستهداف جيرانه.

أوجلان والعفو والمشاركة السياسية ملفات تهدد بإبطاء مسار السلام التركي - الكردي

أنقرة - يواجه مسار السلام التركي مع حزب العمال الكردستاني اختباراً جديداً، بعدما ندد الحزب بـ "أخطاء ونواقص جسيمة" في مشروع القانون الذي تعتزم الحكومة التركية طرحه أمام البرلمان لتنظيم مصير مقاتليه وإتاحة عودتهم إلى الحياة المدنية، مجدداً في الوقت نفسه مطالبته بالإفراج عن زعيمه التاريخي عبد الله أوجلان.

ويكشف هذا الموقف أن الانتقال من مرحلة إنهاء الصراع المسلح إلى تسوية سياسية شاملة لا يزال يواجه ملفات معقدة، تتجاوز مسألة نزع السلاح إلى مستقبل المقاتلين السابقين، وضمان مشاركتهم السياسية، ومصير أوجلان الذي يمثل أحد أكثر الملفات حساسية في المفاوضات.

واعتمدت لجنة العدل البرلمانية التركية مشروع القانون قبل رفعه إلى الهيئة العامة، في خطوة يفترض أن توفر إطاراً قانونياً لعملية إعادة دمج مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذين تخلوا عن العمل المسلح في الحياة المدنية.

وينص المشروع على وقف فتح التحقيقات وتنفيذ العقوبات بحق المقاتلين السابقين لفترات تتراوح بين خمس وعشر سنوات، مع إمكانية اعتبار العقوبات منفذة وحفظ التحقيقات إذا لم يرتكب المعنيون أفعالاً جديدة خلال فترة وقف التنفيذ، وهو ما قد يفتح عملياً الباب أمام عفو عن شريحة واسعة منهم.

لكن هذا المسار القانوني يصطدم باعتراضات الحزب الذي يرى أن المشروع لا يعالج القضية الكردية بصورة شاملة، بل يركز على نزع السلاح من دون توفير إطار سياسي يضمن الحقوق والحريات والمشاركة في الحياة العامة.

ويعتبر الحزب أن حذف مصطلح «كردي» من نص المشروع يعكس، من وجهة نظره، استمرار التعامل مع القضية باعتبارها ملفاً أمنياً، وليس قضية سياسية ومجتمعية تحتاج إلى معالجة أوسع.

وتكتسب هذه النقطة أهمية خاصة لأن نجاح عملية السلام لا يرتبط فقط بإقناع المقاتلين بالتخلي عن السلاح، وإنما بتوفير بديل سياسي واجتماعي يمكنهم من الاندماج في المجتمع من دون أن تتحول عودتهم إلى الحياة المدنية إلى مرحلة جديدة من الملاحقات القضائية أو التضييق السياسي.

ولهذا يطالب حزب العمال بضمانات واضحة تسمح للمقاتلين السابقين بالمشاركة في الحياة السياسية، وحرية التعبير والتجمع، من دون أن يصبح التخلي عن السلاح مدخلاً إلى فقدان الحقوق السياسية.

وهنا يظهر ملف عبد الله أوجلان باعتباره العقدة الأكثر تعقيداً في المسار برمته. فزعيم حزب العمال الكردستاني، الموجود في السجن منذ نحو 27 عاماً، لم يحدد مشروع القانون مصيره بشكل مباشر، وهو ما دفع قيادة الحزب إلى التأكيد أن العديد من بنود القانون ستظل «حبراً على ورق» ما لم تتم معالجة وضعه.

تقرأون في العدد

- معركة امتلاك العقل: ما بعد صخب الخوارزميات وعمارة الوعي القادم ص2
- هل تعود القاهرة إلى قلب المعادلة الإقليمية؟ ص3
- أيُّ أدبٍ نُدرّس؟.. مراجعة عربية لمناهج الأدب ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير

الخليج بعد هرمز: من حماية النفط إلى حماية الدولة

مضيق هرمز أكثر من ممر بحري تعبره ناقلات النفط والغاز في طريقها إلى الأسواق العالمية.

خلال السنوات الأخيرة، تحول المضيق إلى اختبار حقيقي لمفهوم الأمن الخليجي نفسه، وإلى تذكير بأن أمن الطاقة لم يعد قضية اقتصادية منفصلة عن الأمن الوطني، بل أصبح جزءًا أساسيًا منه.

فحين تتعرض حركة الملاحة للتهديد، لا تتوقف المشكلة عند احتمال تأخر ناقلة أو ارتفاع كلفة التأمين على الشحن. التأثير يمتد سريعًا إلى أسعار الطاقة، وسلاسل الإمداد، والأسواق المالية، والاستثمارات، والصناعة، والنقل، والأمن الغذائي، بل يمكن أن يصل إلى البنية التحتية الرقمية التي أصبحت تدير جانبًا متزايدًا من الحياة الاقتصادية. ولهذا فإن الدرس الأهم الذي ينبغي أن تستخلصه دول الخليج من تجربة هرمز ليس فقط ضرورة حماية الممرات البحرية، وإنما ضرورة إعادة تعريف أمن الطاقة باعتباره جزءًا من منظومة الأمن الوطني الشامل.

لقد تغيرت طبيعة المخاطر التي تواجه المنطقة. في الماضي، كان التفكير في أمن الطاقة يتركز أساسًا على حماية المنشآت النفطية، وتأمين الموانئ، وضمان استمرار حركة الناقلات. أما اليوم، فقد أصبح واضحًا أن أي أزمة جيوسياسية يمكن أن تتحول خلال ساعات إلى أزمة اقتصادية عابرة للحدود. ولذلك لم تعد حماية منشأة نفطية كافية إذا كانت الموانئ معرضة للتعطيل، أو سلاسل الإمداد غير قادرة على العمل، أو البنية الرقمية التي تدير هذه المنظومة معرضة للهجمات.

هذه الحقيقة تفرض على دول الخليج الانتقال من مفهوم الحماية إلى مفهوم المرونة.

والمرونة هنا تعني أن الدولة لا تكتفي بمنع الهجوم، بل تمتلك القدرة على الاستمرار إذا وقع. أن تكون لديها بدائل للتصدير، وموانئ متعددة، وشبكات إمداد متنوعة، ومخزونات استراتيجية، وقدرات متقدمة في الأمن السيبراني، ومصادر طاقة متجددة، وشراكات دولية تسمح لها بامتصاص الصدمات من دون أن تتحول الأزمة إلى شلل اقتصادي.

ومن هذه الزاوية، يصبح هرمز جزءًا من صورة أكبر.

فدول الخليج ليست مطالبة فقط بحماية المضيق، وهي في الأساس لا تملك وحدها السيطرة عليه، وإنما تستطيع أن تقلل من حجم المخاطر التي قد تترتب على اضطراب الملاحة من خلال بناء منظومة اقتصادية وأمنية أكثر قدرة على امتصاص الصدمات. وهذا يتطلب إعادة التفكير في الموانئ وخطوط الأنابيب وممرات التجارة ومصادر الطاقة واحتياطيات الغذاء والمياه، باعتبارها حلقات مترابطة في منظومة واحدة.

لقد أثبتت الجغرافيا الخليجية أنها يمكن أن تكون مصدر قوة ومصدر هشاشة في الوقت نفسه. المنطقة تقع بالقرب من أكبر احتياطيات الطاقة في العالم، وتتمتع بموانئ ومراكز لوجستية متقدمة، وبشبكات نقل واتصال حديثة، لكنها في الوقت ذاته تعتمد على ممرات بحرية محددة، وتواجه تحديات مائية وغذائية ومناخية، كما أن اقتصاداتها أصبحت أكثر اندماجًا في الأسواق العالمية.

ولهذا فإن تنويع الاقتصاد، الذي بدأته دول الخليج بدرجات متفاوتة، لم يعد مجرد مشروع لتحرير الاقتصادات من الاعتماد على النفط. إنه أيضًا مشروع أمني.

كلما أصبح الاقتصاد أكثر تنوعًا، أصبح أكثر قدرة على تحمل الصدمات النفطية. وكلما تعددت مصادر الدخل، وتوسعت قطاعات السياحة والخدمات والصناعة والتكنولوجيا واللوجستيات، تراجعت حساسية الدولة تجاه أي اضطراب في سوق الطاقة. ومن هنا فإن مشاريع التنويع الاقتصادي الكبرى في الخليج يمكن قراءتها أيضًا باعتبارها جزءًا من استراتيجية طويلة المدى لتعزيز الأمن الوطني.

لكن الاقتصاد وحده لا يكفي.

فالمعادلة الجديدة تفرض تعزيز الأمن البحري بصورة جماعية. الخليج والبحر الأحمر وبحر العرب ليست مساحات منفصلة تمامًا من الناحية الإستراتيجية. اضطراب أحدها يمكن أن ينعكس على الآخر، خصوصًا عندما تكون التجارة والطاقة مرتبطة بشبكات بحرية متداخلة.

وهنا تبرز أهمية التعاون بين دول الخليج، ليس فقط في مجال الدفاع التقليدي، وإنما في تبادل المعلومات والإنذار المبكر والمراقبة البحرية وحماية الموانئ والمنشآت الحيوية والتنسيق في حالات الطوارئ. فالتهديدات الحديثة لا تحترم الحدود، ولا تنتظر حتى تحدد كل دولة ما إذا كان الخطر يستهدفها مباشرة أم لا.

الأمر نفسه ينطبق على البنية التحتية الرقمية.

> **المضيق اختبار شامل لأمن الطاقة الخليجي حيث تتداخل الجغرافيا والاقتصاد والأمن السيبراني في معادلة واحدة**

فالمنشأة النفطية الحديثة ليست مجرد خزانات وأنابيب ومضخات. إنها منظومة رقمية ضخمة تعتمد على أنظمة التحكم والاتصالات والبيانات. والميناء الحديث يعتمد على البرمجيات بقدر اعتماده على الأرصفة. وشبكات الكهرباء والمياه والنقل أصبحت مرتبطة بأنظمة رقمية معقدة. وهذا يعني أن حماية الطاقة في القرن الحادي والعشرين لا يمكن أن تنفصل عن الأمن السيبراني.

وقد يكون هذا أحد أهم التحولات التي ينبغي أن تستوعبها الاستراتيجيات الخليجية الجديدة: لم تعد الحدود الأمنية للدولة تتوقف عند حدودها البرية أو مياهها الإقليمية.

إنها تمتد إلى الشبكات التي تدير اقتصادها، وإلى خطوط الإمداد التي توفر غذاءها، وإلى الموانئ التي تربطها بالعالم، وإلى البيانات التي تدير منشآتها الحيوية.

أمن الخليج لا يمكن أن يقوم على دولة واحدة أو تحالف واحد. فالمنطقة مرتبطة بالاقتصاد العالمي، وأمنها البحري يؤثر في أوروبا وآسيا وأفريقيا، كما أن استقرار أسواق الطاقة الخليجية مصلحة دولية واسعة. ولذلك فإن بناء شراكات دفاعية وأمنية واقتصادية متعددة لا ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره اصطفافًا ضد طرف بعينه، وإنما باعتباره استثمارًا في الاستقرار.

والأهم أن دول الخليج باتت تمتلك من الإمكانات ما يسمح لها بأن تكون شريكًا في صناعة الأمن، لا مجرد طرف يبحث عن الحماية.

هذه نقطة جوهرية في التحول الذي تشهده المنطقة. فدول الخليج اليوم تمتلك موارد مالية كبيرة، وموانئ متقدمة، وبنى تحتية حديثة، وقدرات تقنية متزايدة، وشبكات دبلوماسية واسعة. وبالتالي فإن دورها في الأمن الإقليمي يمكن أن ينتقل تدريجيًا من مفهوم "حماية المنطقة" إلى مفهوم "المشاركة في إدارة أمنها".

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الثلاثاء 2026/08/11
السنة 49 العدد 13884

معركة امتلاك العقل: ما بعد صخب الخوارزميات وعمارة الوعي القادم

لماذا يجب على النخب العربية مراقبة ثورة الذكاء الاصطناعي الرمزي - العصبي وتجاوز فخ التبعية التقنية؟

في قلب التحول التي يفرضها الذكاء الاصطناعي يبرز سؤال لا يتعلق بالمستقبل التقني وحده، بل بموقع العالم العربي فيه: هل يظل مستهلكا للتقنيات التي تطورها مراكز القوة العالمية، أم يبدأ في بناء قدراته الخاصة في هندسة المعرفة واللغة والأنظمة الذكية؟ فالمعركة المقبلة لن تكون على من يملك أكبر قدر من البيانات والحوسبة فقط، وإنما على من يمتلك القدرة على تحويل المعرفة إلى قوة إدراكية مستقلة.

د. حسن مصدق
أستاذ في جامعة فانسين باريس 8

بينما تنشغل أنظار العالم بأسره بمتابعة سباق التكنولوجيا العلني في وادي السيليكون، حيث تتبنى الشركات الكبرى نهج التطوير السريع للنماذج اللغوية الضخمة، تشهد مراكز البحث الكبرى حول العالم – من معاهد بكين الاستراتيجية إلى الجامعات والمختبرات الرائدة في الغرب، مثل معهد ماساتشوستس وستانفورد ومختبرات ديبمايند في لندن – حراكاً علمياً متوازياً ومشتعلاً.

إنها ليست مجرد منافسة تجارية، بل هي سباق عالمي محتدم لامتلاك "العقل"، وليس فقط "الصوت"، حيث تتضافر الجهود الدولية في حفر جذور الذكاء الاصطناعي العام الحقيقي. وفي الوقت الذي يحقق فيه التعلم الإحصائي إنجازات هائلة، تتجه بوصلة التطور التقني عالمياً نحو دمج التنبؤ الاحتمالي بوعي سببي ومنطقي صارم، في مختبر عالمي مفتوح يسعى لإعادة تشكيل مستقبل الذكاء الاصطناعي على أسس أكثر عمقاً وموثوقية.

يمثل الذكاء الاصطناعي الرمزي-العصبي التحول الثوري الأكثر أهمية في هندسة الآلة المعاصرة، إذ يقوم هذا النهج الهجين على دمج عبقري بين مدرستين متضادتين طالما افترقتا في تاريخ علوم الكمبيوتر: الأولى هي الأنظمة الرمزية التقليدية التي تعتمد على القواعد الصارمة، والمنطق الرياضي، والمعرفة المبرمجة صراحةً، والثانية هي الشبكات العصبية العميقة التي تتألق في التعلم الإحصائي والتعرف على الأنماط واستخلاص الدلالات من البيانات الضخمة.

ومن ثم، فإنه من خلال هذا التزاوج الفريد، لا يقتصر النظام الجديد على معالجة البيانات الخام فحسب، بل يخضعها لهياكل منطقية دقيقة تضمن اتساقها عقلياً وقانونياً. بحيث يسعى هذا النظام المتطور جاهداً لتجاوز حدود النماذج الحالية، مثل النماذج اللغوية الضخمة، والتي تعاني بطبيعتها من علل جذرية تشمل "الهلوسة الرقمية" (اختلاق معلومات غير صحيحة بثقة مطلقة)، والاعتماد الأعمى على الاحتمالات اللفظية البحتة دون أي إدراك حقيقي لمعنى المفاهيم أو تبعاتها الواقعية؛ وبذلك يمنح الذكاء الاصطناعي قدرة فريدة على الاستدلال الحقيقي، محققاً نقلة نوعية من مجرد "محاكاة الفهم" إلى "الفهم العميق والمستند إلى قواعد السببية والبرهان".

في هذا السياق، يتشكل حراك علمي متصاعد يتجاوز صخب وادي السيليكون، مستلهماً رؤى عمالقة الفكر، مثل جوش تينينباوم وزو سونغتشون، نحو هندسة الذكاء الاصطناعي الرمزي-العصبي؛ وهو الدمج المبتكر بين انضباط الأنظمة الرمزية وقواعدها الصارمة، وطاقة الشبكات العصبية في استخلاص الأنماط. ومن خلال تبني مقاربات متقدمة كالتعلم القائم على المعرفة الموجهة، لا يكتفي النظام بالتنبؤ الإحصائي الأعمى، بل يمتلك قدرة فريدة على الاستدلال الحقيقي، محققاً نقلة نوعية من "محاكاة الكلمات" إلى الفهم السببي والمنطقي العميق.

سباق بكين ووادي السيليكون

يتجاوز الصراع الدائر اليوم بين وادي السيليكون وبكين حدود المنافسة التجارية التقليدية على حصص السوق أو سرعة طرح المنتجات الاستهلاكية، ليلامس تخوم إعادة هندسة ميزان القوى العالمي واستشراف شكل النظام الدولي القادم. فبينما يندفع القطاع الخاص في الولايات المتحدة نحو تحقيق أرباح سريعة وهيمنة تجارية قائمة على تضخيم النماذج اللغوية وزيادة عدد معاملاتها وقدراتها التوليدية السطحية، تقود الصين استراتيجية وطنية عميقة المدى تتبنى نظرة شمولية ترتكز على تأسيس البنية التحتية الصلبة للذكاء الاصطناعي العام الحقيقي.

> **الذكاء الاصطناعي الرمزي - العصبي ليس مجرد تحسين تقني عابر، بل هو مفتاح العصر القادم للثورة الصناعية الرابعة**

هذا التحول الجذري في بوصلة التطور التقني لا يعكس فقط اختلافاً في النماذج الفنية، بل يعبر عن فلسفة سيادية تنظر إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره ركيزة للأمن القومي المطلق والسيادة التكنولوجية بعيدة الأمد، حيث تسعى بكين لتفادي فخ التبعية للتقنيات الغربية عبر بناء عمارات معرفية ورمزية مستقلة لا تتأثر بالقيود أو العقوبات الخارجية.

وفي قلب هذه المنظومة الاستراتيجية، تبرز أدوار محورية لمؤسسات بحثية سيادية مثل "معهد بكين للذكاء الاصطناعي العام" وتحالفاته الوثيقة مع الأكاديمية الصينية للعلوم والجامعات الكبرى، حيث تُوجَّه الجهود بعيداً عن صخب التطبيقات الاستهلاكية البسيطة ونحو هندسة أنظمة ذكية عميقة قادرة على الاندماج العضوي في قطاعات الدولة الحيوية، مثل التصنيع المتقدم، والتخطيط العمراني السيادي، وإدارة سلاسل الإمداد الاستراتيجية.

كما لا تقتصر تداعيات هذا التفوق المحتمل على الجانب الاقتصادي والصناعي فحسب، بل تمتد لتلقي بظلالها الحاسمة على القطاعات الأمنية والعسكرية؛ إذ إن الانتقال بالذكاء الاصطناعي من مرحلة التنبؤ الاحتمالي المعرض للخطأ والهلوسة إلى مرحلة "الاستدلال السببي والمنطقي الصارم" يمنح هذه الأنظمة قدرة فريدة وغير مسبوقة على اتخاذ القرار الرشيد في البيئات شديدة التعقيد والخطورة.

فعلى صعيد الدفاع الوطني والأمن السيبراني وإدارة البنى التحتية الحرجة (مثل شبكات الطاقة الوطنية، ووسائط النقل الذكية، وأنظمة القيادة والسيطرة)، تضمن الهندسة الرمزية-العصبية اتخاذ قرارات دقيقة وخالية من التناقضات القانونية أو العقلية، ومحصنة ضد الهجمات السيبرانية المخادعة التي تستغل ثغرات النماذج الإحصائية التقليدية؛ وبذلك تتحول الآلة من مجرد مساعد رقمي استشاري إلى عقل استراتيجي سيادي قادر على إدارة الأزمات المعقدة بكفاءة وموثوقية مطلقة، مما يعيد رسم خارطة النفوذ العسكري والتقني على كوكب الأرض بصمت مطبق وثبات متين.

كيف يتقاطع الرمزي مع العصبي؟

تتجسد الثورة الحقيقية للذكاء الاصطناعي الرمزي-العصبي في قدرته على كسر الحاجز التاريخي بين مدرستين متناقضتين في علوم الكمبيوتر، وذلك عبر هندسة تكامل تقنية وبنيوية محكمة تدمج بين طاقة التعرف على الأنماط الخاصة بالشبكات العصبية العميقة، ودقة وصرامة محركات الاستدلال الرمزي القائمة على القواعد والمنطق الرياضي.

تعتمد هندسة التكامل في هذا النموذج الهجين على آليات برمجية ورياضية متقدمة، بحيث يعتمد هذا التكامل على ترجمة متبادلة بين عالمين؛ حيث تُحوَّل لغة الأرقام والأنماط (التمثيلات المتجهية للشبكات العصبية) إلى أفكار وكيانات منطقية واضحة، وفي المقابل، تُصاغ القواعد الرياضية الصارمة على هيئة قيود تُدمج مباشرة داخل مسار تعليم الشبكة العصبية وتحسين أدائها.

هذا التزاوج يسمح للآلة بألا تتعامل مع البيانات مجرد أرقام إحصائية صماء، بل تعيد صياغتها ضمن بنى دلالية واضحة المعالم. وينعكس هذا النهج بوضوح في تطبيق مفهوم "التعلم القائم على المعرفة"، إذ يتم حقن المعرفة البشرية المهيكلة تاريخياً ومنطقياً – مثل الأنطولوجيات الرسمية ورسوم المعرفة – في صلب بنية الشبكات العصبية أثناء مراحل التدريب المبكرة، مما يوجّه عملية التعلم بذكاء بالغ ويقلل بشكل جذري من الاعتماد المطلق على كميات هائلة من البيانات الضخمة الخام وموارد الحوسبة الباهظة.

وبفضل هذا التأسيس المعرفي المسبق، تلعب القواعد المنطقية والمقيدة دور "المدقق" السيادي أو "المصحح" الرياضي الفوري، فعندما يحاول النموذج توليد مخرج أو إجابة ما، تخضع تلك المخرجات لتدقيق استدلالي صارم يقارنها بالقواعد والقوانين المنطقية المسبقة، مما يقلل بشكل هائل من ظاهرة "الهلوسة الرقمية" ويحد من احتمالات اختلاق معلومات مزيفة أو متناقضة مع الحقائق الثابتة، محققاً بذلك مستويات عالية من الموثوقية والدقة العقلية التي تفتقر إليها النماذج الإحصائية البحتة.

الفلسفة المعرفية والعوار الإدراكي (من "محاكاة الفهم" إلى "الوعي السببي")

يتجاوز السعي نحو الذكاء الاصطناعي العام مجرد الهندسة البرمجية والأرقام القياسية في القدرة الحسابية، ليطأ أقدامه في أعماق الفلسفة المعرفية وعلوم الإدراك، كاشفاً عن عوار بنيوي فادح في النماذج التقليدية التي وصفها المفكرون بـ"الببغاوات العشوائية".

فهذه النماذج العابرة، على الرغم من فصاحتها المظلمة وقدرتها الهائلة على توليد النصوص، تعاني من صمم إدراكي مطبق؛ إذ تقف عند تخوم الإحصاء اللفظي البحت وتجميع الكلمات استناداً إلى الاحتمالات الرياضية الخالصة، دون أدنى إدراك حقيقي أو حس فيزيائي للواقع الملموس والمعاني العميقة التي تكتنزها تلك المفاهيم خلف جدار الألفاظ.

ولتجاوز هذا العوار الإدراكي، تستلهم المدارس البحثية نظريات علم الأعصاب المعرفي – لا سيما أطروحات جوش تينينباوم وزو سونغتشون – متأملة في المعجزة البشرية المتمثلة في كيفية تعلم الأطفال من أمثلة معدودة وبصيرة حدسية، مدعومين ببنيات فطرية تفهم العالم ككتلة من الأجسام والقوى.

من هنا يبرز التحدي الأعظم في طريق اكتمال الذكاء الاصطناعي العام، وهو الانتقال من مرحلة الارتباط الإحصائي السطحي إلى رحاب الفهم السببي العميق؛ فالآلة الحقيقية ليست تلك التي تخمن الكلمة التالية ببراعة خادعة، بل هي التي تدرك علل الأشياء وتبعات الأفعال، لتتحول من مجرد صدى يقلد الوعي البشري إلى عقل مستقل يمتلك ناصية الاستدلال بكفاءة وموثوقية عالية.

التطبيقات العملية في الصناعة والاقتصاد

يتجاوز الذكاء الاصطناعي الرمزي-العصبي الأطر النظرية ليتحول إلى قوة إنتاجية تعيد صياغة الاقتصاد والصناعة الحديثة عبر جيل من الأنظمة الحرجة الموثوقة:

● **في الطب الدقيق:** لا تكتفي الأنظمة بقراءة المؤشرات الحيوية، بل تُخضع التشخيصات لشبكة صارمة من القواعد السريرية والبرهان المنطقي، مانعةً التوصيات الخاطئة وضامنةً سلامة المرضى.

● **في القيادة الذاتية:** تخرج الآلة من مطب عجزها عن التعامل مع الحالات الطارئة، مستندةً إلى استدلال سببي وفهم حقيقي لقوانين الفيزياء.

● **في إدارة شبكات الطاقة:** تتولى هذه الأنظمة مراقبة وتوجيه أحمال الكهرباء المعقدة وفق نماذج رياضية محكمة تتنبأ بالأزمات وتحلها قبل وقوعها.

وعلى الصعيد الاقتصادي والبيئي، يُحدث هذا النهج الهجين ثورة حقيقية في الكفاءة العالية لاستهلاك البيانات والطاقة. فعلى عكس النماذج اللغوية الضخمة التقليدية التي تستهلك مزارع خوادمها مليارات الحسابات وتلتهم طاقة هائلة لتدريب معلمات بلا حدود عبر التخمين الإحصائي الأعمى، يعتمد الذكاء الاصطناعي الرمزي-العصبي على "التعلم المقيد بالمعرفة".

فمن خلال حقن القواعد والأنطولوجيات المسبقة، تستطيع الآلة استخلاص النتائج والتعلم من أمثلة محدودة للغاية، تماماً كما يتعلم العقل البشري، وهو ما يؤدي إلى خفض جذري في البصمة الكربونية، وتقليص التكلفة الهائلة لعمليات الحوسبة السحابية، وكسر احتكار شركات التكنولوجيا الكبرى لقدرات التدريب العملاق.

أما على صعيد النضج التجاري والسيادي، فتشير التقديرات إلى تبلور هذه التقنية خلال النصف الثاني من العقد الحالي لتصبح ركيزة أساسية بحلول عام 2030 وما بعده. ورغم هذا الأفق الواعد، تبرز تحديات هيكلية جسيمة تعترض طريق تعميمها عالمياً، أبرزها:

● **صعوبة هندسة المعرفة:** تحدي تحويل المعارف البشرية المتشعبة والخبرات الضمنية إلى قواعد رمزية دقيقة ومبرمجة آلياً.

● **الحواجز اللغوية والثقافية:** بناء قواعد وأنطولوجيات تتجاوز الاختلافات الثقافية والتشريعية بين الدول والأنظمة القانونية المختلفة.

● **المقاومة المؤسسية:** بطء انتقال المؤسسات التقليدية من الاعتماد على النماذج الاستهلاكية السهلة إلى البنى الرمزية المعقدة.

ومع تذليل هذه العقبات، يتأكد تدريجياً أن الذكاء الاصطناعي الرمزي-العصبي ليس مجرد تحسين تقني عابر، بل هو مفتاح العصر القادم للثورة الصناعية الرابعة، والوسيلة المضمونة لنقل البشرية من عصر "محاكاة الذكاء" إلى عصر "السيادة العقلية والتقنية الحقيقية".

الأخلاقيات، الحوكمة، ومستقبل التفاعل البشري

مع اكتمال ملامح البنية التقنية والجيوسياسية للذكاء الاصطناعي الرمزي-العصبي، يبرز التساؤل الجوهري حول الأبعاد الأخلاقية والقانونية لتوطين هذا النوع المتقدم من العقود الإدراكية في نسيج المجتمعات البشرية. فعلى عكس النماذج التقليدية التي تشوب مخرجاتها الضبابية ومسؤوليتها الضائعة بين مطرقة البيانات وسندان الخوارزميات، يتيح الدمج الرمزي-العصبي شفافية غير مسبوقة بفضل مبادئ الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير، حيث يمكن تتبع كل قرار اتخذته الآلة وصولاً إلى القواعد المنطقية والمقدمات البرهانية التي استندت إليها.

هذا المستوى من الوضوح يفتح الباب أمام حوكمة قانونية صارمة ومسؤولية مدنية وجنائية واضحة في حال وقوع أخطاء في القطاعات الحرجة كالصحة أو القضاء أو الدفاع.

إلى جانب ذلك، يفرض هذا التحول إعادة صياغة جذرية لمفهوم التفاعل البشري-الآلي؛ فالآلة لم تعد مجرد أداة طيعة تستقبل الأوامر وتخمن الكلمات، بل أصبحت شريكاً استدلالياً يمتلك "منطقاً" موازياً للمنطق البشري، مما يتطلب أطرًا أخلاقية تضمن إبقاء الإنسان في حلقة القرار، وتمنع أي انحراف محتمل في القواعد أو الأنطولوجيات المؤسسة لعمل هذه الأنظمة.

> **ما يجري اليوم ليس مجرد سباق تقني عابر، بل هو إعادة ترسيم لجغرافيا السلطة والمعرفة في العالم**

كما تبرز التحديات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية ومنع التحيز المعرفي، إذ إن القواعد المهيكلة قد تحوي مسبقاً انحيازات بشرية مستترة يتم ترسيخها بصرامة رياضية، مما يجعل عملية مراجعة وتدقيق قواعد المعرفة ضرورة أخلاقية ملحة.

وبهذا، يمثل هذا المحور صمام الأمان الإنساني، لضمان ألا تتحول السيادة العقلية للآلة إلى قيد على الحرية الإنسانية، بل أن تظل أداة متقدمة لخدمة رفاه البشرية وتقدمها القيمي والحضاري.

إن ما يجري اليوم ليس مجرد سباق تقني عابر يمكن للحكومات والمؤسسات العربية متابعته من مقاعد المتفرجين، بل هو إعادة ترسيم لجغرافيا السلطة والمعرفة في العالم.

إن الركون المستمر إلى دور "المستهلك النهائي" لتكنولوجيا وادي السيليكون، والاكتفاء بتوظيف النماذج اللغوية السطحية، سيعني بالضرورة دخول المنطقة في عصر "استعمار إدراكي" جديد لا تملك فيه سيادة على بياناتها أو وعيها الجماعي.

إن مراقبة ثورة الذكاء الاصطناعي الرمزي-العصبي، وبناء شراكات حقيقية مع مراكز الابتكار الصاعدة، والاستثمار الجاد في هندسة المعرفة الوطنية واللغة العربية الحاسوبية، ليس ترفاً أكاديمياً، بل هو شرط بقاء سيادي واستراتيجي لضمان ألا تحكي الأجيال القادمة بلغة برمجتها وعقولها في مختبرات الآخرين.

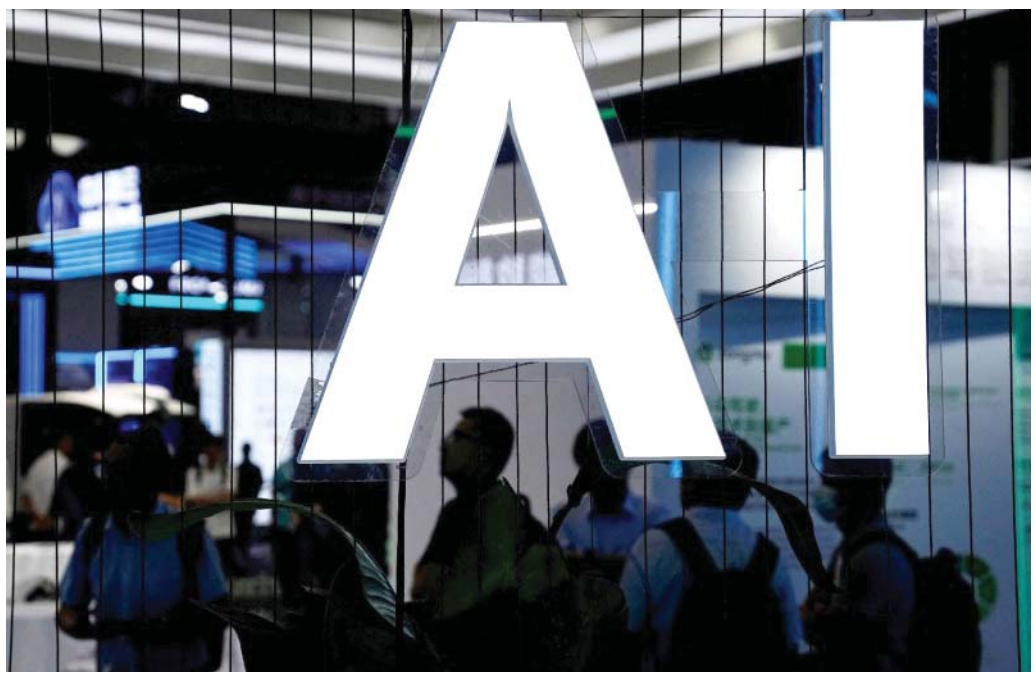

مختبر العالم الخفي: نحو هندسة «العقل» لا مجرد «الصوت»

سباق بكين ووادي السيليكون: صراع يتجاوز التجارة نحو السيادة الاستراتيجية وبناء بنى تحتية مستقلة

حكومة الزيدي بين شرعية الدولة وفوضى السلاح

محمد حسن الساعدي
كاتب عراقي

تُعد قضية حصر السلاح بيد الدولة واحدة من أهم القضايا السياسية والأمنية التي تواجه الحكومات المتعاقبة في العراق، بما فيها حكومة علي الزيدي التي تسعى إلى ترسيخ مفهوم الدولة الحديثة القائمة على سيادة القانون والمؤسسات. إذ إن وجود أي سلاح خارج إطار الدولة يهدد بشكل مباشر استقرار المجتمع، ويضعف هيبة السلطة الشرعية، ويخلق بيئة خصبة لانتشار الفوضى والنزاعات الداخلية. لذلك فإن مشروع حكومة الزيدي في هذا المجال يُعتبر خطوة استراتيجية تهدف إلى بناء دولة قوية قادرة على حماية مواطنيها وضمان أمنهم.

إن حصر السلاح بيد الدولة ليس مجرد إجراء أمني، بل هو مشروع سياسي واجتماعي متكامل، يرتبط بمفهوم المواطنة والعدالة والمساواة أمام القانون. فحين يكون السلاح بيد جماعات أو أفراد خارج سلطة الدولة، يصبح القانون عاجزًا عن فرض نفسه، وتتحول القوة إلى أداة بيد من يملك السلاح، مما يؤدي إلى تراجع الثقة بين المواطن والدولة. لذلك فإن حكومة الزيدي تدرك أن نجاحها في هذا الملف سيعزز شرعيتها، ويمنحها القدرة على تنفيذ برامجها الإصلاحية في الاقتصاد والتعليم والخدمات العامة، إضافة إلى توفير واردات جديدة غير نفطية إلى خزينة الدولة، وهو أمر بات معقدًا بسبب الأحداث الخطيرة في المنطقة.

سياسيًا، فإن حصر السلاح بيد الدولة يساهم في تقوية مؤسساتها، ويمنع ظهور مراكز قوى موازية تنافس الحكومة في سلطتها. لقد أثبتت التجارب التاريخية أن الدول التي سمحت بانتشار السلاح خارج إطارها عانت من ضعف مؤسساتها، وتعرضت لانقسامات داخلية وصراعات طويلة الأمد. فيما تسعى حكومة الزيدي إلى تجنب هذا السيناريو عبر وضع خطط واضحة لنزع السلاح من الجماعات المسلحة، وإعادة دمج عناصرها في المجتمع من خلال برامج تأهيل وتوظيف، بما يضمن لهم حياة كريمة بعيدًا عن العنف.

حكومة الزيدي تواجه تحديًا مصيريًا إذ إن حصر السلاح بيد الدولة ليس مجرد إجراء أمني بل مشروع سياسي واجتماعي يعزز الشرعية ويمنع الفوضى الداخلية

أما أمنيًا، فإن حصر السلاح بيد الدولة يخلق بيئة مستقرة تساعد على جذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي، لأن رجال الأعمال والمستثمرين يبحثون دائمًا عن بيئة آمنة ومستقرة. وحين يشعرون أن الدولة قادرة على فرض القانون والسيطرة على السلاح، فإنهم يطمئنون إلى أن مشاريعهم لن تكون عرضة للتهديد. وهذا بدوره ينعكس إيجابًا على حياة المواطنين من خلال توفير فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة. لذلك تراهن حكومة الزيدي على هذا الجانب لإقناع المجتمع بجدوى مشروعها، إذ إن الأمن هو الأساس الذي تُبنى عليه التنمية.

نجاح المشروع يعني بناء دولة حديثة قائمة على المؤسسات والقانون بينما فشله يفتح الباب لصراعات جديدة تهدد وحدة المجتمع ومستقبل الدولة واستقرارها السياسي

لكن المشروع يواجه تحديات كبيرة، أبرزها وجود جماعات مسلحة ترى في السلاح وسيلة لحماية مصالحها أو فرض نفوذها. هذه الجماعات قد تقاوم جهود الحكومة، وقد تسعى إلى إفشال مشروعها عبر إثارة الفوضى أو الدخول في مواجهات مسلحة. لذلك فإن حكومة الزيدي تحتاج إلى مزيج من الحزم والمرونة، ويأتي ذلك من خلال الحزم في تطبيق القانون وعدم السماح بوجود سلاح خارج سلطة الدولة، والمرونة في فتح قنوات الحوار مع هذه الجماعات لإقناعها بالانخراط في العملية السياسية والاقتصادية.

إن نجاح الحكومة في هذا التوازن سيحدد مستقبل مشروعها.

المجتمع الدولي يلعب دورًا مهمًا في دعم توجه حكومة علي الزيدي، إذ يمكن أن يقدم المساعدة الفنية واللوجستية للحكومة في عملية جمع السلاح، إضافة إلى دعم برامج إعادة التأهيل لتلك المجاميع. تدرك حكومة الزيدي أن التعاون مع المجتمع الدولي سيمنحها زخماً إضافياً، ويعزز صورتها كحكومة مسؤولة تسعى إلى بناء دولة مستقرة تحترم القانون. وفي الوقت نفسه، تحاول أن تُظهر استقلاليتها في القرار السياسي، لتؤكد أن مشروع حصر السلاح بيد الدولة ينبع من إرادة وطنية خالصة.

إن مشروع حكومة الزيدي لحصر السلاح بيد الدولة هو مشروع مصيري، يثبت قوة الدولة ونظامها السياسي، ولا يقتصر على الجانب الأمني فقط، بل يمتد ليشمل بناء دولة حديثة قائمة على المؤسسات والقانون. نجاح هذا المشروع سيعني نهاية مرحلة الفوضى وبداية مرحلة جديدة من الاستقرار والتنمية، بينما فشله قد يفتح الباب أمام صراعات جديدة تهدد وحدة المجتمع ومستقبل الدولة. لذلك فإن حكومة الزيدي مطالبة بالعمل الجاد والمتواصل، وضرورة إيجاد القناعات لدى المواطنين عبر التواصل معهم وإقناعهم بأن هذا المشروع هو لمصلحتهم أولاً وأخيرًا، وأنه الطريق الوحيد لبناء دولة قوية قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

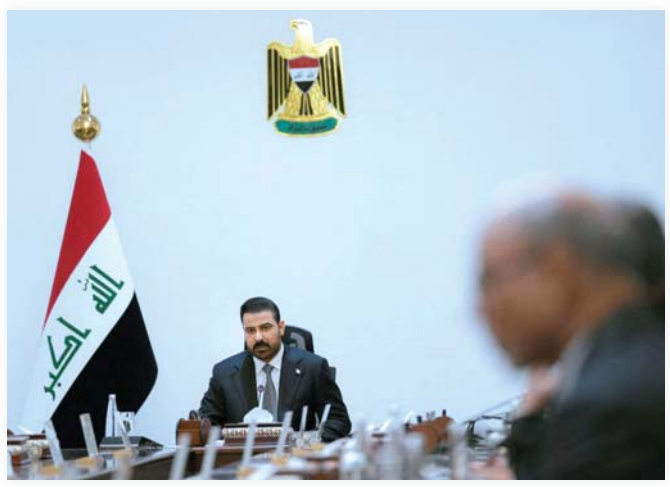

ترسيخ مفهوم الدولة الحديثة

هل تعود القاهرة إلى قلب المعادلة الإقليمية؟

علي قاسم
كاتب سوري

لم تعد العلاقة المصرية ـ السعودية مجرد واحدة من أهم العلاقات الثنائية في العالم العربي، ولا يصح اختزالها في أرقام الاستثمارات أو المساعدات أو الزيارات المتبادلة بين المسؤولين. ما يجري بين القاهرة والرياض يتجاوز الحسابات الثنائية إلى سؤال أكبر يتعلق بمستقبل النظام الإقليمي العربي نفسه: هل تستطيع دولتان تملكان عناصر قوة مختلفة أن تتحولا من شريكين في إدارة الأزمات إلى مركز ثقل قادر على التأثير في مسار المنطقة؟

هذا السؤال يكتسب أهمية خاصة في لحظة يبدو فيها الشرق الأوسط أكثر حاجة من أي وقت مضى إلى قوى عربية قادرة على إنتاج التوازن، لا الاكتفاء بالتكيف مع اختلالاته. فالحرب في غزة أعادت القضية الفلسطينية إلى قلب الأمن الإقليمي، والحرب في السودان تهدد بتغيير معادلات البحر الأحمر والقرن الأفريقي، واليمن لا يزال مرتبطاً بأمن الملاحة والطاقة، فيما تبقى ليبيا عقدة مفتوحة في شمال أفريقيا والمتوسط. وفي الخليج، تتقاطع الحسابات الإيرانية والأميركية والتركية والإسرائيلية والدولية، بينما تتسع أدوار الصين وروسيا في منطقة لم تعد الولايات المتحدة مستعدة لإدارة تفاصيلها كما فعلت في مراحل سابقة.

وسط هذه التحولات، لم يعد السؤال الحقيقي: ماذا تريد مصر من السعودية، أو ماذا تريد السعودية من مصر؟ السؤال الأهم هو: ماذا يحتاج النظام الإقليمي العربي من القاهرة والرياض معاً؟

ربما تكمن الإجابة في إعادة تعريف مفهوم القوة العربية نفسه.

لم يعد السؤال الحقيقي: ماذا تريد مصر من السعودية أو ماذا تريد السعودية من مصر؟ السؤال الأهم هو: ماذا يحتاج النظام الإقليمي العربي من القاهرة والرياض معاً؟

فمصر لا تحتاج إلى استعادة نموذج القيادة العربية الذي عرفته المنطقة في عقود سابقة، والسعودية لا تحتاج إلى أن تحمل وحدها عبء إدارة الأزمات الإقليمية. الزمن تغير، ومراكز القوة العربية أصبحت أكثر تعدداً، كما أن أدوات النفوذ لم تعد عسكرية أو سياسية فقط. الاقتصاد والاستثمار والطاقة والتكنولوجيا والممرات البحرية والدبلوماسية والقدرة على بناء الشراكات أصبحت جميعها عناصر في معادلة القوة.

ومن هنا تأتي أهمية اختلاف عناصر القوة المصرية والسعودية.

القاهرة تمتلك ثقلاً جغرافياً وديموغرافياً ومؤسسياً يصعب تجاوزه. فهي تقع عند تقاطع المشرق وشمال أفريقيا والبحر المتوسط والبحر الأحمر، وتمتلك حدوداً مباشرة مع عدد من أكثر بؤر الأزمات حساسية، إضافة إلى قوة عسكرية وخبرة دبلوماسية وتاريخ طويل من الحضور في النظام العربي. أما الرياض، فقد أعادت خلال السنوات الأخيرة تعريف أدوات قوتها. لم تعد المملكة تتحرك فقط باعتبارها القوة الخليجية الأكبر أو الدولة النفطية ذات الثقل العالمي، بل أصبحت توظف الاقتصاد والاستثمار والطاقة والدبلوماسية في بناء موقع دولي أكثر استقلالاً واتساعاً. وتحولت رؤية السعودية 2030 من مشروع اقتصادي إلى جزء من استراتيجية أوسع لإعادة تعريف مكانة المملكة.

وحين تجتمع هذه العناصر، تصبح العلاقة بين القاهرة والرياض أكثر من مجرد علاقة بين دولتين متجاورتين في المصالح. تصبح إمكانية لبناء توازن عربي جديد.

لقد تغير الشرق الأوسط بصورة عميقة. بعض الدول العربية التقليدية فقدت جزءاً كبيراً من قدرتها على التأثير بسبب الحروب والانقسامات الداخلية، بينما ملأت قوى إقليمية غير عربية أجزاء من الفراغ. إيران بنت نفوذاً واسعاً عبر شبكات سياسية وأمنية، وتركيا وسعت حضورها في المشرق وشمال أفريقيا، وإسرائيل تحاول إعادة صياغة موقعها الأمني والسياسي في المنطقة، فيما أعادت الصين وروسيا تعريف جزء من علاقاتهما بالشرق الأوسط.

المشكلة العربية، في المقابل، ليست غياب عناصر القوة، وإنما غياب آلية مستدامة لتحويل هذه العناصر إلى رؤية مشتركة.

وهنا يمكن أن تؤدي القاهرة والرياض دوراً مختلفاً عن فكرة "القيادة" التقليدية. فالنظام العربي لا يحتاج بالضرورة إلى عاصمة واحدة تقوده، بقدر ما يحتاج إلى مراكز قوة تتكامل أدوارها. وقد تكون مصر والسعودية قادرتين، إذا أحسنتا توظيف إمكاناتهما، على تشكيل أحد أهم هذه المراكز.

ويظهر ذلك بوضوح في البحر الأحمر. هذا الممر لم يعد مجرد طريق للتجارة العالمية، بل تحول إلى مساحة تختلط فيها اعتبارات الأمن والطاقة والاقتصاد والملاحة. الحرب في اليمن، والتهديدات التي طالت السفن، والحرب في السودان، كلها جعلت البحر الأحمر جزءاً من الحسابات الأمنية المباشرة لمصر والسعودية.

بالنسبة إلى القاهرة، ترتبط أهمية البحر الأحمر بقناة السويس التي تمثل أحد أهم مصادر قوتها الاقتصادية وموقعها الجيوسياسي. وبالنسبة إلى الرياض، يمثل البحر الأحمر الواجهة الغربية للمملكة، والمجال الذي تتطور على امتداده مشروعات اقتصادية وسياحية وصناعية كبرى في إطار رؤية 2030.

وهذا يعني أن أمن البحر الأحمر ليس ملفاً خارجياً بالنسبة إلى البلدين. إنه جزء من الأمن الوطني لكليهما.

ومن هنا يمكن أن يبدأ تعاون مصري ـ سعودي أكثر طموحاً: ليس فقط حماية الملاحة، وإنما بناء تصور متكامل للأمن البحري يشمل الموانئ والطاقة وسلاسل الإمداد والبنية التحتية والأمن الرقمي والاستثمار، إلى جانب علاقات البلدين بدول البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

لكن البحر الأحمر يقود بالضرورة إلى السودان.

الحرب السودانية ليست أزمة داخلية يمكن للمنطقة أن تراقبها من بعيد. فاستمرارها يهدد دولة عربية تقع في موقع بالغ الحساسية، ويفتح الباب أمام أزمات متداخلة في الأمن الغذائي والهجرة والاقتصاد والملاحة، كما يمنح القوى الخارجية فرصة لتثبيت نفوذها في واحدة من أكثر مناطق أفريقيا حساسية.

مصر معنية بالسودان بحكم الجغرافيا والحدود والأمن المائي والروابط التاريخية، فيما تمتلك السعودية أدوات دبلوماسية وقدرة على التواصل مع أطراف إقليمية ودولية، فضلاً عن موقعها المباشر على البحر الأحمر. وإذا اجتمعت هذه العناصر في مقاربة واحدة، يمكن أن ينتقل الدور المصري ـ السعودي من إدارة تداعيات الحرب إلى محاولة التأثير في مستقبلها ومنع تحول السودان إلى دولة منهارة أو ساحة مفتوحة للتنافس الخارجي.

وفي غزة، تصبح أهمية هذا التنسيق أكثر وضوحاً.

القضية الفلسطينية لم تعد مجرد ملف سياسي مستقل، بل أصبحت مرة أخرى أحد مفاتيح إعادة ترتيب المنطقة. الحرب كشفت أن محاولات بناء استقرار إقليمي يتجاوز القضية الفلسطينية لا يمكن أن تنتج استقراراً دائماً. فالأمن الذي يتجاهل جذور الصراع يظل أمناً مؤقتاً، والاستقرار الذي يؤجل القضية الفلسطينية يعيد إنتاج أسباب الانفجار.

مصر تملك موقعاً لا يمكن تجاوزه بحكم اتصالها الجغرافي بغزة وخبرتها الطويلة في الوساطة وعلاقاتها مع الأطراف المختلفة. والسعودية تمتلك ثقلاً سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً يسمح لها بتحويل المواقف العربية من مجرد ردود فعل إلى جزء من رؤية أوسع للتسوية وإعادة الإعمار ومستقبل المنطقة.

وهنا يمكن للقاهرة والرياض أن تقدما شيئاً يتجاوز إدارة الأزمة: رؤية عربية لليوم التالي.

الأمر نفسه ينطبق، بدرجات مختلفة، على ليبيا. فاستقرار ليبيا يمثل بالنسبة إلى مصر قضية أمن قومي مباشرة بحكم الحدود، بينما يمثل بالنسبة إلى السعودية جزءاً من معادلة استقرار شمال أفريقيا والبحر المتوسط. والتنسيق بين البلدين في دعم المؤسسات الوطنية والحلول السياسية يمكن أن يساعد في منع ليبيا من التحول إلى ساحة إضافية للصراع الإقليمي والدولي.

لكن كل ذلك يطرح سؤالاً أكثر صعوبة: هل تستطيع القاهرة والرياض الانتقال من التنسيق إلى الإستراتيجية؟

فالتقارب السياسي، مهما كان مهماً، لا يكفي لبناء مركز ثقل إقليمي. والقمم والبيانات المشتركة ضرورية، لكنها لا تصنع وحدها قدرة استراتيجية. المطلوب هو بناء آليات مؤسسية دائمة للتنسيق في الأمن والاقتصاد والطاقة والاستثمار والأمن الغذائي والبحر الأحمر والدبلوماسية.

الأهم من ذلك أن يتحول التعاون من رد فعل على الأزمات إلى قدرة على استباقها.

فالمنطقة لا تحتاج إلى دولتين تصلان إلى الأزمة بعد وقوعها، وإنما إلى دولتين تستطيعان التأثير في شروط تشكلها. وهذا هو الفارق بين إدارة النظام الإقليمي وصناعة التوازن داخله.

هنا تحديداً يمكن أن تقدم مصر والسعودية نموذجاً جديداً للقوة العربية. ليس تحالفاً مغلقاً ضد أحد، ولا محاولة لإعادة إنتاج صراعات المحاور، وإنما شراكة مرنة تقوم على المصالح وتوزيع الأدوار. مصر ليست مطالبة بأن تعود إلى دور "القائد الأوحد"، والسعودية ليست مطالبة بأن تتحمل وحدها مسؤولية أمن الخليج والبحر الأحمر والمشرق. المطلوب أن تتكامل عناصر القوة.

وهذا التكامل يمكن أن يبدأ من الاقتصاد بقدر ما يبدأ من السياسة.

فالسعودية تمتلك قدرة استثمارية ضخمة، ومصر تمتلك سوقاً كبيرة وقاعدة بشرية وصناعية وموقعاً استراتيجياً. وإذا جرى ربط الاستثمارات السعودية بالقدرات الإنتاجية والبنية التحتية المصرية ضمن رؤية طويلة المدى، فإن العلاقة الاقتصادية يمكن أن تتحول من علاقة تمويل واستثمار إلى علاقة إنتاج وتكامل، بما يعزز قدرة البلدين معاً على مواجهة الصدمات الإقليمية والدولية.

وفي عالم تتحول فيه الطاقة والممرات البحرية والغذاء والتكنولوجيا إلى أدوات استراتيجية، فإن التكامل الاقتصادي لم يعد مسألة رفاهية. إنه جزء من الأمن القومي.

لذلك فإن السؤال عن عودة مصر إلى قلب المعادلة الإقليمية قد يكون مضللاً إذا فهم باعتباره عودة إلى الماضي. مصر لن تعود إلى الشرق الأوسط الذي كانت تقوده قبل عقود، لأن الشرق الأوسط نفسه لم يعد موجوداً. والسعودية أيضاً لا تتحرك في المنطقة وفق النموذج التقليدي للدولة الخليجية التي تركز على حماية حدودها وثروتها.

المنطقة الجديدة تحتاج إلى صيغة جديدة.

وهذه الصيغة قد تكون قائمة على مراكز قوة عربية متعددة، تتعاون دون أن تتطابق، وتنسق دون أن تلغي استقلالية قرارها، وتوزع الأدوار بدلاً من التنافس على لقب القيادة.

في هذه المعادلة، يمكن لمصر والسعودية أن تشكلا أحد أهم مراكز التوازن.

لكن النجاح لن يقاس بعدد الاتفاقيات أو الزيارات أو حجم الاستثمارات وحده. سيقاس بقدرة البلدين على إنتاج نتائج ملموسة: بحر أحمر أكثر أمناً، أزمات عربية أقل قابلية للانفجار، اقتصاد أكثر تكاملاً، موقف عربي أكثر تأثيراً في القضية الفلسطينية، وقدرة أكبر على منع الفراغات التي تتسلل منها القوى الخارجية.

وهنا ربما تكون الإجابة الأكثر دقة عن السؤال المركزي: هل تعود القاهرة إلى قلب المعادلة الإقليمية؟

نعم، ولكن ليس وحدها، وليس بالعودة إلى الماضي.

القاهرة تستطيع أن تعود إلى القلب إذا التقت جغرافيتها وثقلها السياسي والمؤسسي مع القدرة الاقتصادية والدبلوماسية السعودية. والرياض تستطيع أن توسع تأثيرها إذا وجدت في مصر شريكاً يمتلك عمقاً بشرياً وجغرافياً ومؤسسياً لا يمكن تعويضه.

المسألة في النهاية ليست من يقود ومن يتبع، بل من يستطيع أن يصنع التوازن.

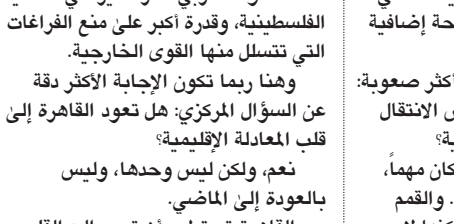

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الثلاثاء 2026/08/11
السنة 49 العدد 13884

أيُّ أدبٍ نُدرّس؟.. مراجعة عربيّة لمناهج الأدب

دراسة جديدة لمركز أبوظبي للغة العربية تفحص اختيار النصوص وطرائق تدريسها في خمس دول عربية

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها التعليم العربي، يعود السؤال حول موقع الأدب في المدرسة وطريقة تقديمه إلى الواجهة. ويبحث تقرير جديد لمركز أبوظبي للغة العربية في مناهج الأدب في خمس دول عربية، متوقفاً عند اختيار النصوص وطرائق تدريسها، ومستشرفاً سبل بناء درس أدبي يجمع بين المعرفة والمتعة والتفكير النقدي.

أبوظبي - يفتح التقرير الثاني من مشروع دراسة مناهج اللغة العربية، الصادر عن مركز أبوظبي للغة العربية، ملف تدريس الأدب في المناهج العربية، محاولًا الانتقال من تشخيص واقع النصوص الأدبية وطرائق تدريسها إلى استشراف سبل تطويرها. ويحمل التقرير عنوان «النصوص الأدبية: الإطار المرجعي، الاختيار، أساليب التدريس»، ويأتي استكمالًا للتقرير الأول الصادر عام 2023.

ويركز التقرير، الذي يقع في 470 صفحة ويرافقه «ملخص تنفيذي» لأبرز النتائج والتوصيات، على واقع تدريس الأدب في مناهج اللغة العربية في خمس دول عربية هي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية.

ويقدم دراسة وصفية تحليلية لمناهج تدريس الأدب في هذه الدول، متوقفًا عند المعايير التي تحكم اختيار النصوص والأجناس الأدبية، وطرق تنظيمها، والمقاربات النقدية والتربوية المعتمدة في تناولها، إلى جانب أساليب التدريس التي تقترحها المناهج.

ثلاثة أسئلة لتطوير الدرس الأدبي

ينطلق التقرير من ثلاثة أسئلة محورية تشكل أساسه النظري: ما الغاية من تدريس الأدب؟ وكيف ندرّسه؟ وأي أدب ندرّس؟

ومن خلال هذه الأسئلة، يقترح التقرير إطارًا مرجعيًا لتطوير تدريس النصوص الأدبية، ويقدم تصورات منهجية وعلمية تعزز دور الأدب في بناء المعرفة وتنمية التفكير النقدي والارتقاء بالذائقة الجمالية لدى الطلبة. ولا يكتفي التقرير برصد واقع المناهج، بل يختتم فصوله بمجموعة من التوصيات العملية الموجهة إلى مطوري المناهج وصناع السياسات التعليمية، بما يساعد على بناء تصورات مستقبلية لتدريس الأدب تستجيب للتحولات التي يشهدها التعليم.

> الأدب يمثل ركيزة أساسية في قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية وجوهر بناء مناهج تعليمية حديثة وفاعلة

وفي سياق توسيع المقارنة، يستعرض التقرير ثلاث تجارب دولية في تدريس الأدب، هي اليونان والولايات المتحدة والصين، بهدف التعرف إلى ممارسات تعليمية مختلفة واستلهام ما يمكن توظيفه منها بما يتناسب مع السياق العربي.

الأدب بين المعرفة والمتعة

يرصد التقرير أبرز التحديات التي تواجه تدريس الأدب في الدول الخمس، ولا سيما تلك التي تحول دون جعل الدرس الأدبي تجربة تعليمية تجمع بين المعرفة والمتعة وتنمية القدرة على التفكير.

ويقدم في ختامه مجموعة من التوصيات التي تنطلق من النظر إلى الأدب بوصفه تجربة إنسانية مشتركة تساعد على فهم الذات والآخر والعالم، وتسهم في تعزيز القيم الإنسانية والوعي الثقافي لدى الأجيال الجديدة.

وقال الدكتور علي بن تميم، رئيس مركز أبوظبي للغة العربية، إن الأدب يمثل ركيزة أساسية في قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية، مشيرًا إلى أن بناء مناهج تعليمية حديثة وفاعلة يتطلب فهمًا عميقًا للتجارب والممارسات التي تسهم في تطوير مخرجات التعليم وسياساته.

وأضاف أن المركز حرص على دعم المناهج العربية بهذا التقرير باعتباره مرجعًا علميًا يساعد صناع القرار والمؤسسات التعليمية على تطوير مناهج تستند إلى أفضل الممارسات، مع الحفاظ على مكانة اللغة العربية وأصالتها، بما يسهم في بناء الوعي وترسيخ الهوية الوطنية وتعزيز الحوار الحضاري، ويفتح آفاقًا جديدة أمام الأجيال للإبداع والابتكار.

ويأتي التقرير ضمن جهود مركز أبوظبي للغة العربية لتوفير مراجع علمية متخصصة في تطوير تعليم اللغة العربية، ودعم صناع القرار والباحثين وواضعي المناهج في بناء سياسات تعليمية أكثر فاعلية، تستند إلى البحث العلمي والممارسات الدولية، بما يعزز حضور اللغة العربية ويرتقي بمخرجات تعليمها في العالم العربي.

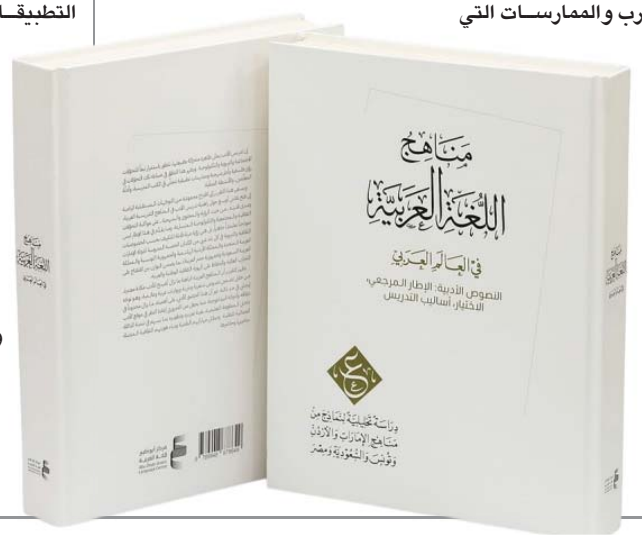

تعزيز دور الأدب في بناء المعرفة

سعوديون يُقبلون على خرائط «هدهد» في عاصمة تتغير ملامحها

الرياض - في شوارع الرياض الواسعة والمتشابكة، حيث تتقارب المخارج فجأة وتتحول الطرق السريعة إلى متاهة لمن لا يعرف تفاصيلها الدقيقة، أصبح تطبيق الملاحة السعودي "هدهد" حديث السائقين.

ومنذ إطلاقه، يتزايد الإقبال عليه يوماً بعد يوم، بعد أن أثبت قدرته على تقديم حلول عملية لمشكلات يومية يعاني منها آلاف السائقين في المملكة. فالخرائط التقليدية غالباً ما تفشل في مواكبة سرعة التغير العمراني، بينما يقدم "هدهد" دليلاً محلياً مصمماً خصيصاً للواقع السعودي.

القيادة في السعودية ليست مجرد اتباع إشارات على الشاشة. فالمدن، وعلى رأسها الرياض وجدة والدمام، مبنية على شبكة طرق سريعة واسعة ومتقاربة، حيث تكون المسافات بين المخارج قصيرة جداً، والانعطاف يساراً غالباً ما يتطلب الالتفاف الكامل حول الدوار أو الجسر. خطأ بسيط في اختيار المسار قد يكلف السائق نصف ساعة أو أكثر في زحام العاصمة، خاصة في أوقات الذروة.

ومع استمرار المشاريع التطويرية الكبرى ضمن رؤية 2030، تتغير الخرائط بسرعة فائقة. تظهر تقاطعات جديدة، وتُغلق طرق، وتُفتح أخرى في غضون أسابيع قليلة، مما يجعل تحديثات الشركات العالمية الكبرى غير كافية في كثير من الأحيان. هنا برزت الحاجة إلى تطبيق محلي يفهم هذه الديناميكية ويعتمد على بيانات ميدانية حديثة ومستمرة.

ويعتمد "هدهد" على أسطول من سيارات الكاميرات التي تجوب الشوارع بشكل دوري، وتلتقط صوراً تفصيلية كل بضعة أمتار. هذه العملية تتيح للتطبيق الوصول إلى طرق وأحياء لم تغطها التطبيقات العالمية بعد، أو لم تُحدث بياناتها بالسرعة المطلوبة.

والنتيجة خرائط أكثر دقة وحداثة، تعكس الواقع على الأرض بشكل أفضل.

ويقدم التطبيق إرشاداته بطريقة مختلفة عن المعتاد. فهو لا يكتفي بتوجيه السائق إلى الشارع العام، بل يحدد المسار الصحيح بدقة، مع عد تنازلي واضح لأعمال الطرق والمطبات الصناعية وكاميرات المراقبة. هذه الميزة مهمة جداً في المملكة، حيث تنتشر مطبات السرعة بشكل كبير، وتوجد كاميرات مراقبة كثيرة على الطرق السريعة والفرعية.

كما يساعد التطبيق في تجنب الغرامات غير المتوقعة ويحسن تجربة القيادة اليومية.م

وانطلقت خدمة "هدهد" أولاً من العاصمة الرياض، حيث كانت الحاجة ملحة بسبب حجم المدينة وسرعة نموها. ومع نجاح التجربة، توسعت التغطية تدريجياً لتشمل جميع مناطق المملكة. واليوم يغطي التطبيق المدن الرئيسية والمناطق النائية على حد سواء، مما جعله أداة مفيدة ليس فقط للسكان المحليين، بل أيضاً للزوار والمقيمين.

ومن أبرز الإنجازات التي حققها التطبيق مساهمته في إرشاد الحجاج خلال مواسم الحج والعمرة. ففي مكة المكرمة والمدينة المنورة، حيث تزداد الكثافة السكانية والطرق تتعقد بسبب الحشود والمشاريع الموسمية، ساعد التطبيق آلاف الحجاج في الوصول إلى المواقع التاريخية والمشاعر المقدسة بسهولة أكبر. وقد أشاد مستخدمون بقدرته على تقديم توجيهات دقيقة في مناطق يصعب على الخرائط التقليدية التعامل معها بكفاءة خلال المواسم الكبرى.

> «هدهد» أكثر من مجرد أداة تقنية؛ إنه منتج سعودي يعكس فهماً عميقاً للبيئة المحلية والاحتياجات اليومية للمواطنين

ولم يأتِ اسم التطبيق من فراغ. فقد اختير تيمناً بطائر الهدهد الذي ورد ذكره في القرآن الكريم، في قصة النبي سليمان عليه السلام. كان الهدهد يستكشف أرضاً لم يعرفها سليمان، ثم عاد بأخبارها الدقيقة. بهذا المعنى، يرمز الاسم إلى الاستكشاف والمعرفة الميدانية والدقة في نقل المعلومات، وهي صفات يطمح التطبيق إلى تجسيدها في عالم الملاحة.

هذا الارتباط الثقافي والديني أعطى التطبيق بعداً محلياً إضافياً، وجعل الكثير من السعوديين يشعرون بالقرب منه مقارنة بالتطبيقات الأجنبية. فقد أصبح "هدهد" أكثر من مجرد أداة تقنية؛ إنه منتج سعودي يعكس فهماً عميقاً للبيئة المحلية والاحتياجات اليومية للمواطنين.

وتشير التقارير الأولية إلى أن أعداد التحميلات والتقييمات الإيجابية على متاجر التطبيقات في ارتفاع مستمر.

جلد الفيلم.. قراءة في نظرية لورا ماركس عن السينما البينثقافية

عبدالرحيم الشافعي
ناقد سينمائي مغربي

كيف يمكن لسينما بصرية في جوهرها أن تنقل ما يتجاوز الرؤية؟ كيف يستعيد صانعو الأفلام المنتمون إلى ثقافات مهاجرة أو مشتتة أو ما بعد استعمارية ذاكرة تحتمي خارج الأرشيف الرسمي وتتجاوز الصورة الواضحة، لتستقر في الجلد والرائحة واللمس والطعم؟ وكيف ينقلب الفيلم نفسه إلى غشاء حي، إلى جلد يتلامس مع جسد المشاهد ويعيد رسم علاقته بالعالم؟

"جلد الفيلم: السينما البينثقافية، التجسيد، والحواس" للمنظّرة الأميركية لورا يو. ماركس، دراسة رائدة أعادت تشكيل نقاشات نظرية السينما المعاصرة، وفتحت آفاقًا جديدة في فهم العلاقة بين الفيلم والجسد والذاكرة.

تنطلق ماركس من ملاحظة جوهرية مؤثرة: في ظل الهيمنة البصرية الغربية التي تعلي من شأن الرؤية الواضحة والتمثيل الموضوعي، تواجه السينما البينثقافية، أي تلك الأعمال التي ينتجها فنانون يعيشون بين ثقافتين أو أكثر، غالبًا في سياق الشتات أو الهجرة، فراغًا تاريخيًا ومعرفيًا عميقًا. التاريخ الرسمي قد محا أو شوّه ذاكرتهم، والأرشيف البصري غالبًا ما يظل غائبًا أو مشوهًا. لذا يلجأ هؤلاء الفنانون إلى استراتيجيات حسية بديلة: يستحضرون الذاكرة عبر الأشياء، وعبر اللمس، وعبر الحواس التي تُعتبر ثانوية في التراتبية الحسية الغربية.

تعتمد ماركس على أسس فلسفية وجمالية متينة لبناء نظريتها. تستلهم من فلسفة جيل دولوز، خاصة نظريته في التحول من صورة-الحركة إلى صورة-الزمن، وترتبطها بتجربة الشتات والهجرة. كما تستند إلى الفينومينولوجيا الجسدية عند موريس ميرلو-بونتي، وإلى مفاهيم من الأنثروبولوجيا المعرفية والنظرية ما بعد الاستعمارية. من هذا المزيج الثري تولد فكرتها الرئيسية: الرؤية اللمسية.

وتعد الرؤية اللمسية طريقة جذرية في المشاهدة تجعل العين تلمس الصورة بدلًا من أن تسيطر عليها من مسافة آمنة. إنها رؤية تستحضر ذكريات جسدية وثقافية عميقة، وتحول المشاهد من متفرج سلبي إلى مشارك فاعل في استعادة الذاكرة. الكتاب، بهذا المعنى، هو دعوة فنية وسياسية لإعادة التفكير في السينما كتجربة جسدية متعددة الحواس، وكأداة حيوية لاستعادة ما فقدته الذاكرة الجماعية في سياقات الشتات والهجرة والمنفى.

تؤكد ماركس أن الصور في السينما البينثقافية لا تقتصر على كونها تمثيلات بصرية، فهي في الحقيقة مواقع للتنقيب الأركيولوجي في الذاكرة. عندما تعجز الثقافة المهيمنة عن توفير سرد خطي واضح، تتحول الصورة إلى فضاء ينضح الزمن عبره، ويُعاد فيه تشكيل الماضي بشكل متجزئ وناقص، فتغطي الفجوات التي تركها التاريخ الرسمي. بهذا تصير الصورة أثرًا أعمق من كونها دليلًا، وذاكرة الصورة تتشكل من الفجوات والصمت.

تنتقل ماركس من الصورة إلى الشيء المادي كناقل للذاكرة الحية. الأشياء في السينما البينثقافية لا تنحصر في كونها ديكورات عابرة، فهي في الواقع أشياء استذكار تحتفظ بآثار أحداث طواها النسيان. ساري حريري ترتديه الأم، طبق طعام من الطفولة، أدوات يومية متآكلة، كل هذه تشكل جسورًا عابرة بين الماضي والحاضر، وبين الوطن والمكان الجديد. الأشياء غالبًا ما تظهر ناقصة أو مشوهة، تمامًا كما الذاكرة ذاتها، وهذا بالذات يضاعف قدرتها على استثارة الحواس بأسلوب يفوق تقديم سرد منتظم.

هذا يشكل جوهر النظرية في الكتاب، إذ تستعرض ماركس مفهومها الأشهر والأكثر شجاعة. على نقيض الرؤية البصرية التقليدية التي تسيطر على المسافة والوضوح والهوية، تغيّر الرؤية اللمسية من طبيعة نظر العين، فتجعلها تلامس سطح الصورة بدلًا من السيطرة عليها، فتستحضر ذكريات اللمس والجلد والملمس. اللقطات المقربة جدًا، والصور الحبيبية الضبابية، والانتقالات المتئدة، والتركيز على الأسطح الحسية، كل هذا يحول العين إلى أداة لمس. بهذا التحول يصير الفيلم ذاته جلدًا يتلامس مع جلد المشاهد، ويبني تجربة تعاطف جسداني تتخطى الحدود الكلاسيكية للتمثيل البصري.

وتركز ماركس على أن هذه الاستراتيجية الحسية تحمل دلالة سياسية عميقة يستحيل التغاضي عنها. فهي تمثل مقاومة مباشرة للهيمنة البصرية الاستعمارية التي اختزلت الثقافات الأخرى إلى مشاهد للاستهلاك البصري، إلى موضوعات مسلوبة الفاعلية. في تناقض صارخ مع الصورة الاستعمارية التي تدّعي الموضوعية والشمولية، تعترف السينما البينثقافية بحدود الصورة ونقصانها، وتستعيد للجسد المهاجر أو المنفي قوته في الوصول إلى ذاكرته الحسية بأساليب تتجاوز مألوف التمثيل البصري.

وتكتشف ماركس في الاستراتيجيات الحسية البديلة بصيص أمل، وإمكانية لعودة علاقة معاشة بالعالم، علاقة جسدية فورية تسبق التجريد والتنظير. الرائحة والطعم والملمس، هذه الحواس التي تنتمي إلى القرب والحميمية، تقاوم من طبيعتها التجريد والسيطرة. في أعمال الشتات، يتحول الطعام والرائحة إلى وسائط حقيقية لاسترجاع الوطن المفقود عميقًا داخل الجسد نفسه، وهكذا ينقلب المستشعر الجسداني إلى أرشيف يحمله المهاجر في عمق أنسجته أينما تاه.

وتتسع حجج ماركس لتشمل الحواس الأخرى، مثل الشم والتذوق والسمع والإحساس بالحركة، وتطرح فكرة محورية تمامًا: أن الذاكرة الثقافية في سياق الشتات تتجمع في المادة اليومية التي تلمس الجسد وتجعل الحواس المهملة تستيقظ.

> «جلد الفيلم» دعوة غير مسبوقة لإعادة صياغة العلاقة بين السينما والجسد، بين الثقافة والحاسة، بين الفن والذاكرة

السينما حياة جسدية ملموسة